A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/42/413
23 July 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثانية والاربعون
البندان ٦٣ و ٧٤ من جدول الاعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل

النظام الشامل للسلم والامن الدوليين

رسالة مؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٧
وموجهة الى الامين العام من القائم
بالاعمال المؤقت للبعثة الدائمة لبولندا
لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أحيل اليكم طيه نص مذكرة من حكومة جمهورية بولندا الشعبية مؤرخة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٧ (انظر المرفق) ، بشأن تخفيض الاسلحة وزيادة الثقة في وسط أوروبا .

وأكون ممتنا ، لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البندين ٦٣ و ٧٤ من جدول الاعمال المؤقت .

(التوقيع) ميتشيسلاف غورانيسكي
القائم بالاعمال المؤقت للبعثة
الدائمة لجمهورية بولندا
الشعبية لدى الامم المتحدة

* A/42/150

Digitized by UNOG Library

مرفق

مذكرة من حكومة جمهورية بولندا الشعبية بشأن تخفيض الاسلحة وزيادة الثقة في وسط أوروبا صادرة في وارسو في ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٧

تكرر حكومة جمهورية بولندا الشعبية الاعراب عن رغبتها في الاسهام اسهاما جوهريا في الجهود التي تفضي الى تحقيق نزع السلاح وتعزيز الامن الدولي ، كما يشهد بذلك مبادراتها السابقة . ووسط أوروبا هو الساحة التي يحتك فيها التجمعان السياسيان والعسكريان احتكاكا مباشرا ؛ وهنا أيضا توجد أكبر تركز الامكانيات العسكرية في العالم . والحالة في هذه المنطقة تشكل عبئا ثقيلا بوجه خاص على أمن جميع الدول في هذه القارة فضلا عن الدول التي ترتبط مصالحها الامنية ارتباطا وثيقا بها .

وسبق أن قدمت حكومة جمهورية بولندا الشعبية ، عددا من المقترحات ، كان الغرض منها هو تقييد سباق التسلح في أوروبا وتهيئة ظروف تفضي الى تدابير أشمل لنزع السلاح . وشملت هذه الخطط خطة عام ١٩٥٧ لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية وخطة عام ١٩٦٤ لتجميد الاسلحة النووية وكلاهما متعلق بوسط أوروبا . وقد ظلت هاتان الخطتان لعدة سنوات ، موضوعا للحوار الدولي وأسهمتا في البحث عن حلول من شأنها تعزيز الامن في أوروبا وفي العالم .

وترى حكومة جمهورية بولندا الشعبية هنا أن شكل العلاقات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية في أوروبا ، الذي تطور بصفة خاصة في أعقاب عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا يجعل من المستوى العالي للاسلحة والتأهب العسكري في أوروبا أمرا لا مبرر له . والحكومة البولندية مقتنعة بأن الظروف مهيأة في الوقت الحالي لاتخاذ خطوات تضمن للدول الاوروبية أمنا متوازنا غير منقوص وذلك بمستوى من الامكانات العسكرية أقل الى حد كبير . ونتيجة هذه الخطوات هي تقليل الخطر الذي ما زال قائما والمتمثل في نشوب صراع عسكري ، والحيلولة على وجه التحديد دون امكان وقوع هجوم مفاجئ . واذا ما اتخذت هذه الخطوات ، فانها ستسهم في اقرار الامن المشترك في أوروبا كلها ، من خلال التعاون وزيادة ما توليه من اعتبار لصالح كل الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا .

Digitized by UNOG Library

وحكومة جمهورية بولندا الشعبية ، اذ تأخذ كل المقدمات السابقة كنقطة بداية بالنسبة لها ، تقدم رفق هذا خطة لخفض السلاح وزيادة الثقة في وسط أوروبا . وتشمل هذه الخطة أقاليم جمهورية المانيا الاتحادية ، ومملكة بلجيكا ، وجمهورية بولندا الشعبية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومملكة الدانمرك ، وجمهورية هنغاريا الشعبية ودوقية لكسمبرغ الكبرى ، ومملكة هولندا وذلك الى جانب المياه الاقليمية لهذه الدول ومجالها الجوي .

وتتوخى الخطة ما يلي :

١ - السحب التدريجي و/أو الخفض التدريجي لانواع وكميات محددة من الاسلحة النووية يتفق عليها اتفاقا متبادلا . وتشمل هذه الاتفاقات جميع أنواع الاسلحة النووية طالما أنها ليست موضوع اتفاقات أخرى ومنها خاصة القذائف التكتيكية وقذائف العمليات ، وخاصة تلك القذائف التي يصل مداها الى ٥٠٠ كيلومتر ، والمدفعية النووية ، والطائرات ذات القدرات النووية ، وأي نوع آخر من الحشوات النووية ، بما فيها الالغام والقنابل النووية . وينبغي اعادة النظر في كل هذه مع المراعاة الواجبة للتدابير المتعلقة بسحب الاسلحة التقليدية وتخفيضها .

٢ - السحب التدريجي و/أو الخفض التدريجي لانواع وكميات محددة من الاسلحة التقليدية يتفق عليها الجانبان . وأول ما ينبغي النظر فيه هو الاسلحة التي تتسم بالدقة والقوة التدميرية الاكبر ، والتي يمكن أن تستخدم في العمليات الهجومية بما في ذلك عمليات الهجوم المفاجئ : أي مثلا ، الطائرات ، والدبابات ، وطائرات الهيليكوبتر المسلحة ، التي تستخدم في الضرب والمدفعية البعيدة المدى بما فيها مدفعية الصواريخ . وقد يكون من المفيد تبادل قوائم الاسلحة التي ترى كل دولة أنها أسلحة تهديدية وهجومية بشكل خاص .

ويمكن تعزيز هذه التدابير عن طريق سحب الاسلحة وطواقمها من المنطقة المقصودة بالخطة ، وعن طريق تدمير هذه الاسلحة أو سحبها من المخزون العسكري الخاص بالعمليات بهدف تحويل استخدامها للاغراض السلمية أو تخزينها في أماكن خاضعة لرقابة دولية .

٣ - تدابير مشتركة تضمن تطور طبيعة المبادئ العسكرية على نحو يمكن معه تقييم هذه المبادئ من قبل الاطراف المعنية باعتبارها مبادئ دفاعية بحتة . ولتحقيق

Digitized by UNOG Library

ذلك ، ينبغي أن تقوم المبادئ على أساس مبدأ الكفاية الذي لا يبرر لاي دولة امتلاك امكانية عسكرية من هذا القبيل الا اذا كانت لا غنى عنها للدفاع الفعال . ويتبين أن من المفيد اجراء مناقشة ومقارنة مشتركة للمفاهيم والنظريات واجراء تحليل لطبيعتها وتطور اتجاهاتها .

٤ - الاتفاق على التدابير المناسبة البعيدة الاثر لبناء الثقة وتعزيز الامن والاليات اللازمة للتحقق الدقيق من الامتثال للالتزامات المتعهد بها بما في ذلك الالتزامات التي قد يكون من العسير ، لاسباب مختلفة ، الاخذ بها في أوروبا ككل .

وستكون هنا التدابير مكملة لتلك القائمة بالفعل ، ويمكن أن تتوخى ، في جملة أمور ، التوصل الى اتفاق بشأن المعالم المتعلقة بتقييد حجم و/أو كثافة أنواع محددة من الانشطة العسكرية (على سبيل المثال ، المناورات وحشد القوات في الاراضي المعنية) ، وتبادل المعلومات العسكرية والاجراءات اللازمة للقيام على الفور بايضاح الحالات المثيرة لقلق اي من الجانبين . وينبغي أيضا أن تهدف جهود الدول الى جعل الانشطة المستقلة للقوات الجوية والبحرية تجري في اطار تدابير بناء الثقة وتعزيز الامن .

ولضمان تنفيذ التدابير المتفق عليها على نحو فعال ، سيتم اقامة نظام للتحقق . ويشمل هذا النظام وسائل المراقبة الوطنية والدولية المقبولة على نحو مشترك بوصفها وسائل فعالة ، بما في ذلك المشاهدة الموضعية والتفتيش الموقعي . ويمكن انشاء مؤسسة أو مؤسسات لاعمال المراقبة ، بمشاركة الدول المعنية وغيرها من الدول . ويمكن أن تتوخى آلية المراقبة ، في جملة أمور ، تبادل المعلومات الذي لا غنى عنه للتحقق الفعال ؛ الاخطار عن بدء وانتهاء سحب الاسلحة أو تخفيضها ومراقبتها ؛ اقامة نقاط للمراقبة على حدود المنطقة التي سيتم من خلالها سحب الاسلحة بالاضافة الى محطات السكك الحديدية والمطارات والموانيء البحرية الرئيسية وغير ذلك من التدابير . ويمكن أن يدرج في هذا النظام اجراء يتعلق بعقد مشاورات ثنائية ومتعددة الاطراف .

وتعرب حكومة جمهورية بولندا الشعبية من جانبها عن استعدادها للقبول ، على أساس المعاملة بالمثل ، بأية طريقة للمراقبة لا غنى عنها لتحقيق أغراض الخطة .

وتقدم الدول النووية ضمانات مناسبة متفق عليها لضمان فعالية التدابير المتوخاة في الخطة وأمن الدول الداخلة في المنطقة ، ولكي تضمن أيضا احترام الوضع الذي أنشأه الاتفاق .

Digitized by UNOG Library

وحكومة بولندا ، اذ تقدم هذه الخطة ، ترى أنها مفيدة للتفاوض وللأخذ بتدابير موازية وتدريجية لنزع السلاح في أوروبا ، تبعا لجوهرها واجراءاتها وتوقيتها ، في ثلاث مجالات اقليمية هي الشريط الواقع على جانبي خط تماس التجمعين السياسيين - العسكريين المتعارضين ، وفي وسط أوروبا وفي كل أوروبا من المحيط الاطلسي الى جبال الاورال .

والخطة تنسجم على نحو بارع مع المقترحات الاخرى المتعلقة بالمجالات الاقليمية المذكورة أعلاه بما في ذلك نداء بودابست لعام ١٩٨٦ الموجه من الدول الاطراف في معاهدة حلف وارسو (انظر A/41/411-S/18147 و Corr.1 و Corr.2 ، المرفق الثاني) ، ومبادرة حكومتي الجمهورية الديمقراطية الالمانية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية فيما يتعلق بانشاء شريط على طول خط التماس بين منظمة حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي (انظر A/42/333) .

وتشكل التدابير المقترحة في الخطة كيانا متتاما . ومع ذلك ، فانه يجوز التفاوض على كل شرط أساسي من شروطها وتنفيذه على حدة وعلى مراحل فيما يتعلق بالنطاق الاقليمي فضلا عن موضوعاتها وأهدافها المنصوص عليها .

ان حكومة جمهورية بولندا الشعبية توافق على أنه من الممكن مع مرور الوقت توسيع نطاق منطقة التطبيق المتوخاة في الخطة وذلك عن طريق انضمام الدول الاوروبية الاخرى بما في ذلك الدول المحايدة ودول عدم الانحياز .

ويمكن أن يكون جوهر الخطة موضوعا للمفاوضات الجارية حاليا أو المقرر اجراؤها في المستقبل في اطار عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا أو مقترنا بها .

ويصحب القرارات المتعلقة بسحب وتخفيض أنواع الاسلحة المذكورة في الخطة موافقة على عدم الاستعاضة عن هذه الانواع بتصميمات جديدة للأسلحة والمعدات أو بتلك التي يتم الحصول عليها عن طريق التحويل فضلا عن عدم ادخال أنواع جديدة تماما من الاسلحة لاسيما الاسلحة التي لها خصائص هجومية .

Digitized by UNOG Library

وثمة مسألة أخرى يمكن السعي الى الاتفاق بشأنها هي أوجه اللا تناسب واللا تماثل التي تكونت تاريخيا فيما يتعلق بأنواع معينة من الاسلحة والقوات العسكرية ، الى جانب ايجاد الطرق اللازمة للقضاء عليها عن طريق اجراء تخفيض الى مستوى متفق عليه من جانب الطرف الذي يملك التفوق .

ويمكن أن تقوم التدابير المتفق عليها على أساس مبادئ المساواة في الحقوق والامن لجميع الدول ، والتوازن ، والمعاملة بالمثل ، والاخذ بها دون الاضرار بأمن أية دولة .

- - - - -

Digitized by UNOG Library